

ثرتبياً على ذلك جاءت المبادرة السياسية الأولى من جانب النظام الأردني في هذا الصدد ، خلال الايام الاخيرة من حرب تشرين ومن خلال مؤتمر صحفي دعاه له الملك حسين يوم ١٧/١٠/١٩٧٣ ، آخذة بالاعتبار المناخات السياسية العامة وموقع النظام منها . فكان أول ما أعلن عنه النظام الأردني ، **انسجام** موقفه السياسي مع الموقف العربي العام ، الذي حدد ملامحه الأولى خطاب الرئيس السادات خلال الحرب (٢) .

كان الاعلان المبكر عن تطابق الموقفين العربي والأردني ، يستهدف بالدرجة الأولى ، تغطية التخلف العسكري الأردني عن المشاركة الفعلية في الحرب ، واعطاء النظام نفسه موقعا تفاوضيا متوازنا في عملية التسوية ، يتيح له اعتمادا على تجانسه مع الموقف العربي ، استثمار جانب من انجازات حرب تشرين بفاعلية سياسية كبيرة .

ترجمة « للانسجام » الأردني هذا ، جرى تحركه السياسي في خطوط متوازية على عدة محاور رئيسية : فعلى الصعيد الدولي ، كان أبرز ما في التحرك الأردني قيام الملك حسين بزيارتين منفصلتين ، الأولى أوروبية وشملت رومانيا وبريطانيا ، والثانية أمريكية . وعلى الصعيد العربي طاف مبعوثو الملك حسين معظم العواصم العربية خلال الحرب وبعدها ، ثم قام الملك نفسه بزيارة بعض هذه العواصم .

وبالرغم من أن تصريحات الملك ومبعوثيه خلال جولاتهم هذه لم تفصح رسمياً عن الهدف من ورائها ، إلا أن التوجه العام للنظام الأردني في ضوء معطيات حرب تشرين ، كان منشغلا بشكل كلي في حل مازقه السياسي الخاص ، والمتمثل في ظهور أهلية فلسطينية تتكرس بتعبيرها السياسي — منظمة التحرير الفلسطينية — ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني ، عربياً ودولياً . لذلك ، فقد كان محور الجهد السياسي الأردني يستهدف بالضرورة تطويق التحرك السياسي الفلسطيني أولاً ، ومن ثم تثبيت موقعا تفاوضي خاص بالنظام الأردني في التسوية ، يتيح له إعادة فرض هيمنته السياسية على الضفة الغربية وكل أرض فلسطينية يجري انتزاعها من قبضة الاحتلال الإسرائيلي .

تأكد التوجه السياسي هذا من خلال اجابة الملك حسين عن سؤال يتعلق بمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وجه له في مقابلة خاصة مع مراسلة جريدة الانوار البيروتية . فقد قال الملك : « اذا جاز لي أن أتحدث في هذا الموضوع ، فحديثي بطبيعة الحال يكون خارجا عن نطاق مسؤولياتي المباشرة ، باعتبار ان مسؤولية غزة التي احتلت عام ١٩٦٧ هي مسؤولية شقيقة عربية أخرى . ولكنني أعتقد بأنه اذا استعيدت الأرض وكل أرض فلسطينية يجب ان تتصل بعضها ببعض الآخر ويعيش بالتالي شعبها ، الشعب الفلسطيني ، كشعب واحد » (٣) . وشرح زيد الرفاعي ، رئيس الحكومة الأردنية ، تصريحات الملك هذه بقليل من الوضوح قائلاً ، لندوبة الصحيفة اللبنانية نفسها ، ان « مسؤولياتنا الحقيقية في الواقع تتعدى مسؤولياتنا عن القدس وغزة والضفة الغربية . . . الى الجولان وسيناء » (٤) .

غير ان هذه المعاني العامة التي حملتها تصريحات كبار المسؤولين الأردنيين ، لم تكن تمثل جوهر الطرح السياسي الأردني الا في الحدود العامة ايضاً . وتبعاً ، كان هذا الطرح يأخذ ملامحه الأكثر تحديداً في ضوء التطورات السياسية ، العربية منها والدولية .

فعشية انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر ، واخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، وبعد جولات عديدة للملك حسين ومبعوثيه في عدد من العواصم العربية ، تحددت بشكل أكثر وضوحاً ملامح السياسة الأردنية في هذا الصدد . فأخذ الطرح السياسي لكبار المسؤولين الأردنيين ، يتناول بوضوح تام وبصورة مباشرة ، معضلة السياسة الملحة ، والمحددة بمسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني .